AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/53/173
E/1998/87
10 July 1998
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثالثة والخمسون
البند ١٢ من جدول الأعمال المؤقت*
تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٨
البند ١٣ (هـ) من جدول الأعمال
المسائل الاقتصادية والبيئية:
الإدارة العامة والمالية

تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠

تقرير الأمين العام

موجز

دعت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ المتعلق بالإدارة العامة والتنمية الذي اعتمد في ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، الحكومات والوكالات العامة إلى تقوية قدراتها في مجال الإدارة العامة والإدارة المالية، من خلال الإصلاح الإداري والتنظيمي للقطاع العام، مع التركيز على تعزيز الكفاءة والإنتاجية والمساءلة، والقدرة على الاستجابة لدى المؤسسات العامة، وتشجع، حسب الاقتضاء، على تحقيق لا مركزية المؤسسات والخدمات العامة. وأكدت أيضا أهمية تعزيز فعالية أنشطة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية ودعت إلى تعزيزها. وعلاوة على ذلك، سلمت الجمعية العامة بأن دور أنشطة وبرامج الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية، هو مساعدة الحكومات على تحسين قدرتها على الاستجابة لتلبية الاحتياجات الأساسية للجميع، فضلا عن تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان.

* A/52/150.

وأوصت الجمعية العامة أيضا بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لضمان وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية، وأن يكفل وجود طرق تؤدي إلى تعزيز التنسيق والتماسك والانسجام في إدارة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والتنمية. وعلاوة على ذلك، طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام أن يقدم إليها في دورتها الثالثة والخمسين تقريرا عن الإدارة العامة والتنمية يتضمن معلومات عن تنفيذ قرارها ٢٢٥/٥٠.

وعملا بالطلب الوارد ذكره أعلاه يضم التقرير جميعة وتحليلا للمعلومات التي قدمتها وكالات الأمم المتحدة بشأن أنشطتها ومساهماتها في سبيل تنفيذ القرار ٢٢٥/٥٠ المتعلق بالإدارة العامة والتنمية. ويضم التقرير أيضا توصيات محددة بشأن الأعمال الأخرى التي سيضطلع بها برنامج الأمم المتحدة بشأن الإدارة العامة والتنمية.

وعند إعداد التقرير، كانت هيئات الأمم المتحدة التالية قد استجابت لطلب المعلومات: مركز منع الجريمة، واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، واللجنة الاقتصادية لأوروبا، واللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ومنظمة العمل الدولية، ومركز التدريب التابع لمنظمة العمل الدولية في تورين، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، والبنك الدولي.

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - التطورات منذ الدورة الخمسين المستأنفة	١-١٦	٤
ثانيا - أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية	١٧-٣٤	٨
ثالثا - أنشطة منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة	٣٥-٩٨	١٣
ألف - مركز مكافحة الجريمة الدولية	٤٠-٤٢	١٥
باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا	٤٣-٤٨	١٦
جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا	٤٩-٥٣	١٧
دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	٥٤	١٨
هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ	٥٥-٦٦	١٨
واو - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	٦٧-٧٠	٢١
زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	٧١-٧٨	٢١
حاء - منظمة العمل الدولية	٧٩-٨٢	٢٣
طاء - المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية	٨٣-٨٤	٢٤
ياء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	٨٥	٢٥
كاف - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	٨٦-٩١	٢٥
لام - البنك الدولي	٩٢-٩٨	٢٧
رابعا - الاستنتاجات	٩٩-١٠١	٢٨

أولا - التطورات منذ الدورة الخمسين المستأنفة

١ - عـُقدت الدورة الخمسون المستأنفة للجمعية العامة التي خصصت لبحث موضوع "الإدارة العامة والتنمية"، في الفترة من ١٥ إلى ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦، في وسط بيئة للإدارة العامة متسارعة التغير في جميع أنحاء العالم. وقد سلطت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ المؤرخ ١٩ نيسان/أبريل ١٩٩٦ الأضواء على التحديات التي تواجهها الإدارة العامة والردود اللازمة لمواجهة هذه التحديات على الصعيدين الوطني والدولي.

٢ - وقد أسهم القرار مساهمة من الأمم المتحدة هناك حاجة ماسة لها لتحليل القضايا الآخذة في الظهور في مجال الإدارة العامة والتنمية، وغدا بمثابة نقطة تحول في الاتجاهات الشديدة الخطورة التي تدعو إلى قصر سلطات الدولة على الحد الأدنى وبذا ساهمت في توسيع الفجوة بين الأغنياء والفقراء، والمهرة وغير المهرة، والأقوياء والضعفاء. وأشار القرار إلى الحاجة إلى ترسيخ نظم قوية للإدارة العامة والمالية في عمليات الحكومة كوسيلة لعكس اتجاه اللامساواة الاجتماعية والاقتصادية، وتعزيز النمو الاقتصادي وإبطاء التدهور البيئي.

٣ - وقد قدم "تقرير عن التنمية في العالم" الذي أعده البنك الدولي في عام ١٩٩٧ عن موضوع "الدولة في عالم متغير"، مزيدا من الدعم التحليلي لفكرة أن الإدارة القوية والفعالة والشفافة والمساءلة هي عامل رئيسي في التنمية الاقتصادية.

٤ - إن الألفية المقبلة تطرح تحديات بدأت تظهر بوضوح شديد عندما أخذت البلدان تحاول التكيف مع الاتجاهات الناشئة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي. ويشكل كل من هذه الاتجاهات مثل: العولمة، والتحضر، وعصر المعلومات، تحديا وفرصة معا. وإن مدى ما يمكن أن يستفيده مواطنو بلد ما، من هذه الاتجاهات الآخذة في الظهور، يتوقف إلى حد كبير، على سياسات الحكومة وتصرفاتها. فهل سينتعش المواطنون في الاقتصاد العالمي أو سيكون مآلهم التهميش؟ وهل سيستفيد المواطنون من توسع توافر المعلومات وإقامة الشبكات، أو سيزدادون عزلة عن الاتجاهات العالمية؟ وهل سيجد المواطنون أنفسهم منجرين إلى صراعات تقوم على أساس مشاعر الحسد على الصعيد المحلي أو الإقليمي أو سيركزون على التعاون بين الجيران في المستقبل؟ ويتعين على الأمم المتحدة أن تشجع النقاش على الصعيد العالمي حول هذه القضايا الآخذة في الظهور، بل عليها أن تعزز بناء القدرات لتمكين الدول الأعضاء ومواطنيها من المشاركة في الفرص العالمية.

٥ - وتمشيا مع ميثاق الأمم المتحدة، واستجابة للظروف الناشئة تعمل الأمم المتحدة على تعزيز الحوار بين الدول الأعضاء بشأن كيفية تحسين الفرص الوطنية والعالمية. وقد أسفر عن سلسلة المؤتمرات ومؤتمرات القمة العالمية توافق في الآراء بشأن قضايا السياسات المختلفة، إلا أن القدرات المؤسسية

والإدارية أساسية للتقدم الوطني لوضع الاستراتيجيات والبرامج الوطنية وتنفيذها. وهكذا فإن الجمعية سلمت في قرارها ٢٢٥/٥٠ بأهمية مساعدة الحكومات في بناء القدرات الضرورية لتنفيذ الالتزامات التي اتخذت في المؤتمرات الرئيسية. وعلى نحو متزايد لا ينحصر التركيز على أعمال الحكومة نفسها، بل كذلك على تقييم الأحوال لمشاركة قطاع خاص منتج ومجتمع مدني حيوي.

٦ - ويعكف كثير من الحكومات على إصلاح الإطار القانوني في مجتمعاتها. ولا يزال هذا الإصلاح يشكل في بعض البلدان جزءا من عملية التحول إلى اقتصاد السوق، بما في ذلك وضع أنظمة تجارية وأنظمة لقطاع الأعمال والأنشطة المهنية أو إعادة النظر فيها في بعض الأحيان، فضلا عن حقوق الإنسان وقوانين تسجيل الجمعيات المدنية. وفي حالات أخرى، تعمل الحكومات على توفيق أطرها القانونية الوطنية مع الاتجاهات السائدة في الاقتصادين الإقليمي والعالمي، أو مع المعايير الدولية، أو مع ظهور شرائح فاعلة جديدة في المجتمع. ويشكل وضع الدستور و/أو القوانين والعمل على إنفاذهما إطارا للإجراءات التي تتخذها الحكومة والمنظمات والأفراد. ومن خلال كفالة السلام الاجتماعي والاستقرار السياسي والتنمية الاقتصادية، يشكل الدستور ومختلف المؤسسات الحكومية والاجتماعية القاعدة اللازمة للأنشطة الشعبية.

٧ - وركز اجتماع الخبراء الثالث عشر المعني ببرنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة (نيويورك، ٢٧ أيار/ مايو - ٤ حزيران/يونيه ١٩٩٧) على المسائل المتعلقة بإعادة تصميم الدولة وتحديث مؤسساتها من أجل مواجهة التحديات الجديدة الناشئة. ورغم أن بعض الحكومات قد ركزت في إعادة التصميم على تقليص دور الحكومة، لاحظ الاجتماع أن الدولة القوية الفعالة ضرورية لتعزيز العدالة الاجتماعية، وضمان حصول الجميع على خدمات رفيعة الجودة، وصون سيادة القانون، واحترام حقوق الإنسان، ضمن إطار قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. والدولة القوية لازمة للدفاع عن مصالح الفقراء، والعمل من أجل المستقبل، وكلاهما يفتقر إلى الصوت الذي يدافع عنه على نحو ملائم. وإن الحاجة إلى إعادة تصميم الدولة لتصبح دولة استراتيجية قوية لا يستتبع إقامة "حكومة كبيرة". ويتسق ذلك تمام الاتساق مع الخطوات التي ترمي إلى تشجيع الوعي بالتكلفة والمسؤولية المالية والإدارة المالية السليمة. بيد أن ما يحتاجه ذلك هو إيجاد نظم للإدارة العامة تكون منظمة تنظيما سليما ومجهزة كما ينبغي، وتشتمل على هياكل وسياسات يمكن أن تجتذب الأفراد ذوي الكفاءات العالية وتكفل استبقاءهم وتطويرهم وتحفيزهم.

٨ - وقد أبرزت سلسلة من الاجتماعات المخصصة للخبراء عقدت في السنتين الأخيرتين في كافة المناطق الحاجة إلى تعزيز قوام الخدمات العامة وقاعدة المعارف التي تستند إليها. والاقتدار الفني والجدارة وسن مدونة للقواعد الأخلاقية تكون صالحة للتنفيذ هي جوانب أساسية للحملة الرامية إلى تجديد صورة قطاع الخدمة العامة وتحسينها، وهي حملة هناك حاجة شديدة لها. وقد سلمت الجمعية العامة في قرارها ٢٢٥/٥٠ بالحاجة إلى الجمع على نحو يتسم بالحكمة بين بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية؛ وقد تناولت هذه الاجتماعات المخصصة تفاصيل ذلك، من قبيل المحتوى اللازم للتدريب، وآليات ضمان

سلامة العمليات الحكومية. وأشارت الاجتماعات أيضا إلى فائدة مؤسسات الشفافية، مثل مكاتب أمناء المظالم، والمحاكم الإدارية، ومكاتب مكافحة الفساد، والحوار المعتمد على المواطنين بشأن السياسات العامة.

٩ - ويستلزم تحديث العمليات الحكومية استخدام التكنولوجيا وإقامة اتصالات مفتوحة بين الحكومة والأطراف ذات المصالح واستخدام التكنولوجيا الحديثة للمعلومات يمكن أن يجعل الأنشطة التنفيذية أكثر كفاءة وسرعة "يجعلها صحيحة"، بيد أن القرارات المتعلقة بـ "ما يصح القيام به لا تتخذ إلا عن طريق الاتصالات فيما بين الأطراف ذات المصالح. وتتيح عملية إعادة النظر في "تصميم الدولة" الفرصة للنظر في المهام الضرورية، والقطاعات المناسبة للاضطلاع بمسؤولية تنفيذ المهام، والطرق والشراكات اللازمة لتحقيق الأهداف.

١٠ - وركز اجتماع الخبراء الرابع عشر المعني ببرنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة (نيويورك، ٦ - ٣١ تموز/يوليه ١٩٩٨) على الدور الهام لعملية تشجيع اتخاذ قرارات تقدمية بشأن السياسات وضمان تنفيذ تلك السياسات على نحو فعال. وتشمل هذه المهام الرصد وتسجيل البيانات وتحليلها وتوفير التغذية المرتدة لمقرري السياسات ومنفذيها. وبتحديد أكثر، اقترح الخبراء طرقا دقيقة للرصد المالي والتنفيذي، فضلا عن التشاور على نطاق واسع فيما بين المواطنين بشأن مسائل اتخاذ الخدمات. وكل من الرصد البيروقراطي والتشاور فيما بين المواطنين يتطلب قدرا كبيرا من اللامركزية، مع بذل مزيد من الجهود على الصعيد المحلي، إن لم يكن على صعيد القواعد الشعبية. وبغية تحسين إنجاز الخدمات الاجتماعية، تعمد بعض الحكومات إلى تأسيس آليات بديلة، مثل إسناد المهام بعقود إلى القطاع الخاص أو المنظمات غير الحكومية. وفي الوقت ذاته، تقوم الحكومات بوضع آليات أفضل لرصد الأداء وإدارة الأداء. وتعمد الحكومات، على نحو متزايد، إلى البحث عن أفضل الممارسات بغية رفع مستوى الجهود التي تبذلها إلى درجات أرفع. وهذا يجعل كل برنامج وكل ممارسة حالة للتعلم والمقارنة بين مستويات الأداء الحالي والمستويات المرجوة والعمل على سد الفجوة بينهما.

١١ - وأكد اجتماع الخبراء الرابع عشر الحاجة إلى وضع طرق لتعميم المعلومات المتعلقة بقياس الأداء على المديرين في القطاع العام والهيئات المسؤولة والجمهور، من أجل تعزيز المساءلة والأداء البرنامجي والفعالية من حيث التكلفة، مع الإشارة إلى أن الحكم الفعال يستلزم توفير إمكانية الوصول إلى المعلومات المتعلقة بالأداء الحكومي لموظفي الأجهزة البيروقراطية وللمسؤولين المنتخبين (وبخاصة في الهيئات التشريعية) وللجمهور بوجه عام. ولا ينطبق هذا المبدأ على عمليات ونتائج الجهاز التنفيذي فحسب، بل أيضا على عمليات الجهازين التشريعي والقضائي ونتائجهما.

١٢ - وإضافة إلى ذلك، يلزم ربط إدارة الأداء بالنظم المختلفة مثل نظم الميزنة، والمحاسبة، ومراجعة الحسابات، والتخطيط الاستراتيجي، والإدارة الداخلية، والاتصال بالزبائن. ولدى التطبيق على العمليات الحالية، يلزم أن تشتمل نظم إدارة الأداء المحاسبة على أساس التكاليف الكاملة والتخطيط الاستراتيجي،

وبذا يتم ربط العمليات الحالية بالعمليات الماضية والمقبلة. وفي الواقع أنه يلزم، لكي تكون مؤشرات الأداء مستقبلية تماما، أن تكون تلك المؤشرات معتمدة على العنصر البشري لكي يمكن قياس التقدم المحرز صوب تحقيق التنمية المستدامة.

١٣ - وقد تناولت المناقشات التحليلية والمتعلقة بالسياسات، التي جرت في عامي ١٩٩٧ و ١٩٩٨ في إطار اجتماعي الخبراء الثالث عشر والرابع عشر المعنيين ببرنامج الأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة، بمزيد من الاستفاضة المواضيع المطروحة في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠، وأوضحت بمزيد من التركيز الاتجاه الذي ينبغي أن تتولاه أنشطة الأمانة العامة للأمم المتحدة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة، وذلك في ظل الإطار العام لأحكام الفقرة ١٣ من القرار.

١٤ - وقد أثرت تدابير الإصلاح التي اتخذها الأمين العام في عام ١٩٩٧ فيما يتعلق بالميدانين الاقتصادي والاجتماعي تأثيرا إيجابيا في عمل الأمانة العامة في مجال تنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. وإن إدماج أنشطة الدعم لمهام صياغة السياسات والمهام التحليلية والمعيارية وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة، في إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية سييسر التواصل بين الحوار الحكومي الدولي بشأن السياسات في مجال الإدارة العامة والتنمية وأنشطة التعاون التقني ذات الصلة التي تضطلع بها الأمانة العامة وغيرها من مؤسسات منظومة الأمم المتحدة. وسيعزز هذا أيضا دور البرنامج بوصفه مستودعا للبيانات والمعلومات المتعلقة بالقطاع العام، وبوصفه أيضا مركزا للتبادل العالمي للمعلومات المتعلقة بالسياسات وأفضل الممارسات والأساليب المتبعة فيما بين الحكومات والمؤسسات الحكومية الدولية وغير الحكومية. وكما أشير إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة من الأمين العام لفترة السنتين ١٩٩٨ - ١٩٩٩ (A/52/303)، التي وافقت عليها الجمعية العامة في دورتها الثانية والخمسين، تقوم شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالأمانة العامة للأمم المتحدة بتنفيذ الأنشطة المضطلع بها في ميدان الإدارة العامة والتنمية تنفيذا لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠.

١٥ - ونتيجة لتدابير الإصلاح، أدمجت أنشطة الأمانة العامة في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة مع المكونات الأساسية الأخرى للقطاع الاقتصادي والاجتماعي، مثل التنمية المستدامة، والتنمية الاجتماعية، والسكان، والنهوض بالمرأة، وما إلى ذلك، مما أضاف إلى تلك المكونات بعد التعزيز المؤسسي والتحسين الإداري وتنمية الموارد البشرية.

١٦ - وسينشأ عن الوضع المؤسسي الجديد للأنشطة المضطلع بها في ميدان الإدارة العامة والمالية العامة مزيد من أوجه التكافل في سياق المتابعة المتكاملة لمؤتمرات الأمم المتحدة العالمية استجابة لأحكام الفقرة ١٠ من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. والواقع أن الدورة الخمسين المستأنفة للجمعية العامة، إلى جانب أنها كانت في حد ذاتها تجمعا عالميا، قد أظهرت الطبيعة الشاملة للإدارة العامة من حيث أن معظم التوصيات التي اعتمدت في المؤتمرات العالمية موجهة إلى الحكومات وتفترض وجود نمط من الطلبات الملقاة على

عاتق الدولة والإدارة العامة، وتكاد تلك التوصيات تغطي كافة المواضيع التي تضطلع الحكومة بالمسؤولية عنها، وتوفر الإطار الذي ينبغي للمؤسسات أن تمارس عملها فيه. وتتراوح آليات استجابة الحكومات لولايات المؤتمرات العالمية من الإصلاح المؤسسي إلى الإصلاح الإداري وتطبيق اللامركزية والابتكار في إنجاز الخدمات. وتقدم الأنشطة المضطلع بها في مجال الإدارة العامة في إطار إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية، عن طريق تحليل السياسات ونشر أفضل الممارسات والمعلومات والتعاون التقني، مدخلات قيمة متصلة بهذه الآليات فيما يتعلق بالأعمال التي تضطلع بها في مجال متابعة المؤتمرات شتى عناصر القطاع الاقتصادي والاجتماعي في الأمانة العامة.

ثانيا - أنشطة إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية

١٧ - حددت الجمعية العامة، في الفقرة ١٣ من قرارها ٢٢٥/٥٠، المجالات التي ينبغي للأمم المتحدة أن تركز فيها أنشطتها، والأساليب التي ينبغي اتباعها، وهي: تجميع المعلومات في مجال الإدارة العامة وتيسير إمكانية الحصول عليها؛ وتشجيع التدريب والأبحاث في مجال الإدارة العامة والمالية العامة على جميع المستويات؛ والدعوة وتبادل الخبرات؛ والخدمات الاستشارية؛ والمساعدة التقنية؛ وبناء القدرات؛ وتنمية الموارد البشرية.

١٨ - واستجابة لذلك القرار، أعطت إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية الأولوية لجمع ونشر البيانات الأساسية عن الإدارة العامة والمالية العامة لأغراض رسم السياسات وتنفيذها، وذلك من أجل مساعدة الدول الأعضاء في الاضطلاع بالوظائف الحكومية الأساسية وهي: إعداد الاستراتيجيات الطويلة الأجل ورسم السياسات وإدارة البرامج وإنجاز الخدمات. وزادت الإدارة أيضا أعمالها في مجال الدعوة على غرار ما أشارت به الجمعية العامة، عن طريق تنظيم المؤتمرات والحلقات الدراسية وحلقات العمل العالمية والإقليمية والوطنية، وتعميم المواد والمنشورات التقنية. وركزت أنشطة المساعدة التقنية على إسداء المشورة للحكومات في مجال السياسة العامة بشأن تقدير الاحتياجات والمساعدة في تصميم البرامج وصياغتها وتوفير الدعم الفني للمشاريع التي تنفذ وطنيا بتعاون وثيق مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٩ - وعلى وجه الخصوص، استخدمت تكنولوجيا المعلومات في إنشاء موقع على شبكة الانترنت، الغرض منه تيسير الحصول على المعلومات، وتصميم أفضل الممارسات حسب الطلب وتعميمها، وإتاحة منتدى دولي لتبادل الخبرات، وتوفير الخدمات الاستشارية وإسداء المشورة التقنية عن طريق الاتصال المباشر، وإقامة شبكة عالمية من المؤسسات الحكومية وغير الحكومية المتعاونة مع الأمانة العامة في هذا الميدان. وبذلك يمكن للإدارة أن تضطلع، بواسطة هذا المرفق، بجزء واسع النطاق من ولايتها بطريقة تفاعلية وغير مكلفة وفورية ومتعددة التخصصات والأبعاد.

٢٠ - وترد أدناه عينة من الأنشطة التي تضطلع بها الإدارة تبين أنواع ونطاقات المؤتمرات والاجتماعات المخصصة التي نظمت والمنشورات التي أُصدرت والخدمات الاستشارية التي قدمت، منذ اتخاذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠.

تعزيز القدرات الحكومية في مجال رسم السياسات

٢١ - في أيار/ مايو ١٩٩٨، أوفدت الإدارة بعثة استشارية كي تستعرض، مع الحكومة البرازيلية، إصلاح وتحديث الوحدات الرئيسية المعنية بتنسيق السياسات داخل رئاسة الجمهورية. وإضافة الى ذلك، استعرضت البعثة أيضا برنامج تحديث الدولة الذي تنفذه وزارة الإدارة الاتحادية وإصلاح الدولة والبرنامج الوطني لدعم الولايات البرازيلية في مجالي الإدارة المالية والإصلاح المالي. ويتولى تمويل البرنامج مصرف التنمية للبلدان الأمريكية وتقوم بتنفيذه الحكومة بمساعدة من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

إعادة تشكيل الهياكل الإدارية

٢٢ - في عام ١٩٩٨، نُشرت الدراسة المعنونة "Aspects mèthodologiques de la rèforme des fonctions publiques africaines: Le cas des pays francophones au sud du Sahara"، (الجوانب المنهجية لإصلاح الإدارة العامة في أفريقيا: حالة البلدان الناطقة بالفرنسية جنوبي الصحراء الكبرى)، التي تتضمن ورقات تقنية والنتائج التي انتهى إليها فريق خاص بشأن الإصلاح الإداري في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية. وقد أجرى ذلك الفريق مناقشاته خلال الاجتماع الثالث عشر لفريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة للإدارة العامة والمالية العامة المنعقد في حزيران/يونيه ١٩٩٧. وكان الغرض من مناقشات الفريق هو تبادل الاطلاع على التجارب المختلفة للإصلاح الإداري في البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية جنوبي الصحراء الكبرى، بغية تحديد عوامل النجاح والإخفاق، والتدبر في الأحوال التي من شأنها أن تضمن نجاح الإصلاحات في المستقبل. وفي تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦، نظمت الإدارة، في السويد، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المنتدى العالمي المعني بالسياسات الابتكارية في مجال الحكم المحلي. وقد سلم المنتدى، الذي عقد في إطار أنشطة متابعة قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠، بأهمية نقل السلطة الى الحكومات المحلية والنهوض بالمجتمع المدني. وقد انصب تركيزه في المقام الأول على استعراض القضايا التنظيمية والإدارية والمالية، فضلا عن زيادة مشاركة المجتمع المدني في تحقيق الأهداف الاجتماعية والإنمائية وفي تعزيز الديمقراطية.

إصلاح الخدمة المدنية

٢٣ - في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، عقد، في اليونان، مؤتمر إقليمي حول موضوع "الخدمة المدنية في مرحلة الانتقال: تعزيز دورها وقدرتها الفنية ومعاييرها الأخلاقية وقيمها". وكان الغرض من المؤتمر هو أن يوفر منتدى لواحد وعشرين بلدا في وسط وشرق أوروبا، لمناقشة النهج التي ينبغي اتباعها لتعزيز الأساس الفني للخدمة المدنية وأدائها ونزاهتها. وقد تناول المشاركون بالمناقشة التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية الهائلة التي تشهدها المنطقة مع شروع بلدانها في إجراء إصلاحات تستهدف التحول من دولة الحزب الواحد الى دولة التعددية، ومن الاقتصاد المخطط مركزيا الى الاقتصاد ذي المنحى

السوقي. وقد استضافت المؤتمر حكومة اليونان ونظمته إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية بالتعاون مع المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، نظمت الإدارة، في برازيليا، ندوة حول موضوع "النهوض بالأخلاق في الخدمة المدنية" شارك فيها حوالي ٣٠٠ من موظفي الخدمة المدنية البرازيليين الرفيعي المستوى على الصعيد الاتحادي وصعيد الولايات. وكان الهدف من الندوة هو مناقشة المسائل ذات الصلة وتقديم اقتراحات الى المجلس البرازيلي المعني بإصلاح الدولة للاضطلاع بمبادرة وطنية بشأن الأخلاق في الخدمة العامة.

تنمية الموارد البشرية

٢٤ - في عام ١٩٩٨، نشرت الإدارة تقريرا لاجتماع فريق الخبراء المعني بتنمية الموارد البشرية في القطاع العام، عنوانه "المنظورات المتغيرة بشأن تنمية الموارد البشرية". ويضم التقرير تقارير مختارة للأمين العام، وتقارير الاجتماعات السابقة ذات الصلة، ومداولات فريق الخبراء وعدة دراسات إفرادية. ويركز التقرير على تهيئة الظروف المؤاتية وتنفيذ العمليات المناسبة لإعداد الناس للعمل، بدلا من تقديم منهج "جاهز" يطبق بصورة آلية على المشاكل المحددة في مجال الموارد البشرية.

التدريب في مجال الإدارة العامة

٢٥ - في أيار/ مايو ١٩٩٦، وضع برنامج إرشادي للتدريب من أجل تنفيذ مشروع قامت الإدارة في إطاره بمساعدة حكومة تايلند على تعزيز قدرات المسؤولين الحكوميين المحليين على مستوى فروع المقاطعات (التامبون). وكان القصد من هذا النشاط المخالف للمألوف هو المساعدة في تنفيذ تشريع تنقل بمقتضاه بعض السلطات والمسؤوليات الى مستوى التامبون بغرض تمكين السكان من المشاركة على نطاق أوسع في عملية التنمية. ومن الجوانب الابتكارية للبرنامج التدريبي إحضار ممثلي الحكومة المركزية للتفاوض مع مسؤولي مجالس التامبون، بشأن إعداد الخطط والميزانيات للتامبون، عن طريق تبادل الآراء والمنظورات بشأن القضاء على الفقر واستحداث فهم مشترك للفرص المتاحة للتنمية والعراقيل التي تعترضها. وتتعاون الإدارة حاليا مع ولاية باهيا في البرازيل من أجل إقامة مركز دولي للابتكار والتبادل في مجال الإدارة العامة. وسيعمل المركز على تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب عن طريق تيسير الوصول الى المعلومات المتعلقة بالتقنيات الابتكارية الإدارية والتنظيمية؛ والنهوض بالتدريب على جميع المستويات والدعوة وتبادل الخبرات؛ وتوفير الخدمات الاستشارية والمساعدة التقنية وبناء القدرات وتنمية الموارد البشرية.

تحسين الأداء في القطاع العام

٢٦ - في كانون الأول/ ديسمبر ١٩٩٧، نظمت حلقة عمل بشأن موضوع "إصلاح الميزانية في البلدان النامية"، بغرض استعراض التطورات الأخيرة في هذا المجال وتطبيقها العملي في البلدان النامية. وناقشت الحلقة التحول التدريجي نحو ميزنة النواتج والنتائج الى جانب النفقات، ولكنها أبرزت أيضا الشاغل المتمثل في أن أفضل الممارسات المطبقة في البلدان المتقدمة النمو ليست بالضرورة نماذج صالحة للبلدان النامية.

بيد أن معظم البلدان النامية بحاجة الى إصلاحات جوهرية في تصنيفات وإجراءات الميزنة والمحاسبة، الى جانب حوسبة نظم الإدارة المالية وتحقيق تكاملها. وفي إطار هذا الموضوع نفسه، نظمت الإدارة في حزيران/يونيه ١٩٩٦ في الصين، الندوة الدولية المعنية بتكنولوجيا المعلومات المتقدمة والحكم. وكان الغرض من الندوة هو ترسيخ الوعي والإدراك لدى البلدان النامية بالحالة المتقدمة التي وصلت إليها تكنولوجيات المعلومات فيما يتعلق بتحسين أداء القطاع العام. كما تناولت المسائل الإدارية المتعلقة باستخدام تكنولوجيا المعلومات، مثل مسائل السياسة العامة والاستراتيجية والتخطيط والمنهجيات؛ وإعادة تصميم الإدارة العامة وتشكيل هياكلها؛ والوصول الى موارد المعلومات المتاحة على الصعيد الدولي، في ظل مجتمع أصبحت المعلومات تتخلله على نطاق عالمي.

الإدارة المالية (الشفافية والمساءلة)

٢٧ - عقدت الحلقة الدراسية الثانية عشرة المشتركة بين الأمم المتحدة والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات، بشأن الاحتيال والفساد وسوء الإدارة في القطاع الحكومي، وذلك في فيينا في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٦. وشارك في الحلقة نحو ٥٠ مندوبا من الدول النامية، والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات في البلدان المتقدمة النمو، والمنظمات الدولية. وقامت المؤسسات، في سلسلة من الورقات، بعرض تجاربها، والتشارك في نظراتها المتمعنة في المهام والواجبات التي تضطلع بها المراجعة الحكومية للحسابات والخيارات المتاحة أمامها في مجال مكافحة الفساد ومنع سوء الإدارة، والتعرف على التحديات والمهام الكثيرة المختلفة القائمة في هذا المجال. وفي حزيران/يونيه ١٩٩٧ نظمت الإدارة في نيويورك أول اجتماع يعقد عن طريق الاتصال المباشر عبر شبكة الإنترنت لفريق خبراء مخصص بشأن موضوع "الشفافية والمساءلة في مجال الإدارة المالية الحكومية"، وشارك فيه مراجعو الحسابات العامون والمحاسبون العامون في ثمانية بلدان أفريقية، للنظر في تحسين المحاسبة ومراجعة الحسابات والضوابط المالية. واطلع المشاركون بالاتصال المباشر على تعليقات وورقات وأتيحت لهم لوحة الإعلانات ودعوا إلى القيام بـ "جولة عبر الشبكة" للاطلاع على بعض الموارد الشيقة والهامة المتعلقة بموضوعات الاجتماع. واتصل عدد من الإدارات بالشعبة رغبة منها في اتباع أساليب مماثلة في عقد اجتماعاتها ومؤتمراتها.

التفاعل بين القطاعين العام والخاص

٢٨ - في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧، مُثل نحو ١٢ بلدا في مؤتمر دولي معني بالتعاقد على الأداء، عقد في نيودلهي لتبادل الخبرات المكتسبة في مواجهة التحديات المترتبة على وجود قطاع مؤسسات عامة كبير يفتقر إلى الكفاءة في تقديم السلع والخدمات إلى الجمهور. وتوصل المشاركون في المؤتمر إلى نتيجة مفادها أن التعاقد على الأداء وسيلة هامة ومفيدة لتحسين أداء المؤسسات العامة، بصرف النظر عما إذا كان من المقرر تحويل القطاع العام إلى قطاع خاص. وقام مركز البحوث الاقتصادية والصناعية في نيودلهي برعاية هذا الاجتماع، الذي تلقى مدخلات من مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وأمانة الكومنولث والبنك الدولي.

التنمية الاجتماعية

٢٩ - نشرت الإدارة في عام ١٩٩٦ منشورا عنوانه "الإدارة الاجتماعية: بعض القضايا الاستراتيجية". ويتناول المنشور موضوعات بالغة الأهمية، مثل ظهور نموذج جديد في حقل الإدارة، وإعادة تصميم الدولة، وتنفيذ السياسات الاجتماعية، ومشاركة المديرين الاجتماعيين وتدريبهم. ونشر أيضا خلال تلك الفترة المنشور المعنون "نحو نموذج جديد لعمل الدولة في المجال الاجتماعي"، وهو يوجز المبادئ التوجيهية التي ينبغي الاسترشاد بها في وضع خطة عمل لتعزيز الإدارة العامة وإدارة السياسات الاجتماعية.

تطوير الهياكل الأساسية وحماية البيئة

٣٠ - في أيار/ مايو ١٩٩٨، نظمت الإدارة بالاشتراك مع حكومة منطقة طوكيو المتروبولية مؤتمرا عالميا في طوكيو بشأن موضوع "التعاون الدولي بين المدن والمواطنين لتحقيق المجتمع الإيكولوجي". ووفر المؤتمر فرصة للأطراف المهتمة في جميع أنحاء العالم لمناقشة أدوارها ومسؤولياتها وطرائق تعزيز التعاون والتضامن فيما بينها لإيجاد مجتمع إيكولوجي على نطاق عالمي. وتتفق هذه المساعي اتفاقا تاما مع توصيات جدول أعمال القرن ٢١، الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية في عام ١٩٩٢، ومع نتائج مؤتمرات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة.

القدرة القانونية للحكومات (الإصلاحات الديمقراطية القانونية والقضائية)

٣١ - جرى تنفيذ مشروع في أوزبكستان بشأن التحول الديمقراطي وحقوق الإنسان والحكم، استهدف تعزيز حقوق الإنسان من خلال بناء قدرات الموارد المؤسسية والبشرية. وتمكن أنشطة المساعدة التقنية المنفذة في إطار المشروع اللجنة البرلمانية لحقوق الإنسان من إنشاء مكتب لأمين المظالم ومركز وطني لحقوق الإنسان. وسيتمكن المواطنون من الحصول على قدر أكبر من المشورة والمساعدة القانونيتين من خلال إنشاء نموذج أولي قابل للتكرار لجمعية لتقديم المساعدة القانونية. وسيعزز المشروع أيضا قدرة المشتغلين بالقضاء والقانون على الاتصال فيما بينهم وعلى الوصول إلى المعلومات. ونظمت الإدارة بالاشتراك مع اللجنة الاقتصادية لأفريقيا مؤتمرا رئيسيا على الصعيد الأفريقي بشأن الحكم في أفريقيا، وذلك في مقر اللجنة بأديس أبابا في آذار/ مارس ١٩٩٨. وتناولت مداولات المؤتمر مجموعة واسعة من القضايا تتعلق بتعزيز الأركان المؤسسية لسلامة الحكم في أفريقيا، بما في ذلك القضايا الأساسية المتعلقة بطبيعة الحكم السليم وهدفه؛ وطبيعة الدولة ودورها؛ والمؤسسات الرئيسية للحكم؛ والمجتمع المدني؛ والقضايا ذات الصلة المتعلقة بالقوات المسلحة، والانتخابات، والمعارضة، والمرأة، واللامركزية، ووسائط الإعلام. وبالإضافة إلى دراسة هذه القضايا بالتفصيل، ناقش المؤتمر مسألة كيفية إدارة فترات الانتقال السياسية بطريقة تيسر تحقيق الحكم السليم. وانصب قدر كبير من التركيز على الحاجة إلى تعزيز فعالية الدولة وشرعيتها كشرط ضروري للتنمية الاقتصادية وتعزيز الحكم السليم.

تعزيز المجتمع المدني

٣٢ - اتساقا مع التزام الحكومة الأذربيجانية بإنجاز هدف توطيد المجتمع المدني وفي إطار برنامج الديمقراطية والحكم والمشاركة التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تواصل الإدارة منذ عام ١٩٩٧ تنفيذ مشروع تطوير المنظمات غير الحكومية. ويتمثل الهدف الشامل للمشروع في الإسراع بتنمية المجتمع المدني من خلال دعم المنظمات غير الحكومية والمنظمات المجتمعية وبناء قدراتها. ويجري تنفيذ هذا الهدف من خلال إنشاء مركز توفير الموارد والتدريب للمنظمات غير الحكومية، الذي يشكل مرفقا للإدارة والدعم التقني يوفر ما تمس الحاجة إليه من المشورة والمساعدة والتدريب والمعدات والمعلومات والدراية التقنية، بأساليب تعزز التعاون، والتواصل الشبكي، والتفاعل التعاوني مع الحكومات وفيما بين مجتمع المنظمات غير الحكومية.

إصلاح وإعادة بناء الآليات الحكومية في فترات ما بعد النزاعات

٣٣ - تواصل الإدارة تنفيذ مشروع رئيسي لإعادة بناء الآليات الحكومية في رواندا بعد انتهاء النزاع فيها. وفي إطار برامجي "تعزيز القدرة الإدارية للدولة من أجل التنمية الاقتصادية" و "إصلاح نظام العدالة"، الممولين من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي واللذين تشارك فيهما ١٠ وكالات رئيسية، جرى في رواندا إقامة هياكل للحكم المحلي، وتعيين كبار موظفي الخدمة المدنية، وإعادة تنظيم جميع وزارات الحكومة المركزية، وإعادة صوغ نظام المرتبات الحكومية، وتدريب القضاة، وإقامة هياكل أساسية للعدالة، إلى جانب أنشطة أخرى. وقامت الإدارة، على أساس الأعمال المنجزة خلال السنوات الأربع الماضية، بوضع برنامج للحكم الوطني الشامل يستهدف اكتساب حكومة رواندا للملكية التامة.

إدارة البرامج الإنمائية

٣٤ - نظمت الإدارة سلسلة من حلقات العمل الإقليمية في عامي ١٩٩٦ و ١٩٩٧ بشأن موضوع "إدارة التنمية: تعزيز القدرات الوطنية". وعُقدت حلقات العمل هذه، التي قام برعايتها مقر برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومشروع كلية موظفي الأمم المتحدة، في أفريقيا وآسيا، وشارك فيها كبار المديرين في المؤسسات الوطنية المسؤولة عن إدارة التنمية في مختلف بلدان المنطقة. وكان الهدف من حلقات العمل هو تعزيز التواصل الشبكي فيما بين المشاركين، وتيسير تبادل المواد التدريبية والتجارب والخبرات الفنية.

ثالثا - أنشطة منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة

٣٥ - أوصت الجمعية العامة في الفقرة ١٨ من قرارها ٢٢٥/٥٠ بأن يتخذ الأمين العام التدابير المناسبة لكفالة وجود أقصى قدر ممكن من التنسيق بين أنشطة منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية. وطلبت أيضا إلى الأمين أن يكفل وجود طرق تؤدي إلى تعزيز التنسيق والتماسك والانسجام في إدارة وتنفيذ الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة في مجال الإدارة العامة والتنمية.

٣٦ - توفر تدابير الإصلاح التي اضطلع بها الأمين العام والتي أقرتها الجمعية العامة في عام ١٩٩٧ إطارا واضحا لتوزيع المسؤوليات في مجال الإدارة العامة والمالية للتنمية بين مختلف كيانات منظومة الأمم المتحدة، وخاصة بين الأمانة العامة للأمم المتحدة والصناديق والبرامج. ويشكل هذا الإطار أيضا أساسا قويا تبنى عليه المبادرات والأنشطة التعاونية. وحسب هذا الإطار، ستركز إدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية على (أ) دعم العمليات السياسية الدائمة والمتخصصة لوضع استجابات متكاملة من حيث السياسات للقضايا الناشئة في هذا المجال؛ (ب) تقديم خدمات سكرتارية هامة ودعم للهيئات الحكومية الدولية التي تتناول قضايا الحكم والتمويل العام؛ (ج) تعزيز ورصد تنفيذ وتنسيق المتابعة لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠؛ (د) تحليل الاتجاهات والقضايا الناشئة في هذا المجال؛ (هـ) تعزيز النهج العالمية والجماعية لمعالجة القضايا المتعلقة بتطوير الحكم والمؤسسات والإدارة لدعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية؛ (و) العمل كمنتدى لتبادل المعلومات والدروس والخبرات بين الحكومات، والمؤسسات الحكومية الدولية والمؤسسات غير الحكومية؛ (ز) تيسير ترجمة السياسات والاستراتيجيات والبرامج العالمية على الصعيد القطري، وكذلك التغذية الارتجاعية للدروس المستفادة والخبرات المكتسبة على الصعيد القطري في عملية تنمية السياسات العالمية؛ (ح) دعم الأمين العام في تعزيز اتساق السياسات وتنسيقها في هذا المجال داخل الأمم المتحدة وبين منظمات منظومة الأمم المتحدة على السواء؛ (ط) زيادة الوعي والنشر عن أعمال الأمم المتحدة في هذا المجال، بما فيها تيسير إمكانية الوصول إلى المعلومات الإلكترونية للأمم المتحدة؛ (ي) توفير مساعدة تقنية للبلدان النامية في شكل خدمات استشارية واستشارات في السياسات، وخدمات دعم تقنية وموضوعية للمشاريع الممولة من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وخاصة في سياق التنفيذ الوطني.

٣٧ - ستركز الصناديق والبرامج على (أ) تخطيط البرامج والمشاريع وبرمجتها وتنفيذها في مجال الحكم والإدارة العامة والتمويل للتنمية؛ (ب) تنسيق أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري؛ (ج) تعبئة الموارد وتمويل البرامج والمشاريع في هذا المجال؛ (د) كفالة أن تُراعَى في إطار مساعدة التنمية القطرية، مراعاة كاملة توصيات الجمعية العامة الواردة في القرار ٢٢٥/٥٠.

٣٨ - وقد أدى التوزيع الأكثر وضوحا للوظائف التي ظهرت نتيجة عملية الإصلاح إلى تيسير إزالة الازدواجية وعزز التكافل التنفيذي بين عمل المنظمات المعنية وأبرز روحا جديدة من التعاون. واتخذت خطوة ملموسة أخرى في مجال تنفيذ أحكام قرار الجمعية ٢٢٥/٥٠ بمناسبة الاجتماع الذي عقد ما بين الوكالات بالارتباط مع الاجتماع الرابع عشر للخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة في الإدارة العامة والتمويل (الاجتماع ما بين الوكالات هو حدث رافق جميع اجتماعات الخبراء السابقة). وفي الاجتماع الأخير المنعقد في أيار/ مايو ١٩٩٨، وافقت وكالات منظومة الأمم المتحدة العاملة على مختلف المستويات في الأنشطة المشمولة في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠، على إنشاء آلية استشارية دائمة في شكل اجتماعات استشارية منتظمة لتنسيق الأنشطة ذات الصلة في هذا المجال. وسيعقد أول هذه الاجتماعات في الربع الأخير من عام ١٩٩٨ وسيغطي جدول الأعمال التالي:

(أ) استعراض البرامج ذات الصلة لعام ١٩٩٩؛

(ب) تنسيق الأنشطة التي ستدرج في ميزانيات السنتين ذات الصلة، للسنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١؛

(ج) متابعة منسقة لقرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠؛

(د) تقاسم البيانات المتعلقة بالقطاع العام؛

(هـ) العلاقة بين قواعد البيانات الإلكترونية وصفحات الشبكة العالمية؛

(و) المشاركة في عمليات البرمجة المشتركة في ظل أطر مساعدة التنمية للأمم المتحدة.

٣٩ - يرد فيما يلي موجز شامل للأنشطة التي اضطلعت بها مؤسسات منظومة الأمم المتحدة عملا بالتوصيات الواردة في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠.

ألف - مركز مكافحة الجريمة الدولية

٤٠ - ترتبط مبادرات مركز مكافحة الجريمة الدولية المتعلقة بتنفيذ قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠ المتعلق بالإدارة العامة والتنمية، بصورة رئيسية، بالأنشطة المضطلع بها لمنع ومكافحة الفساد والرشوة. وفي السنتين الأخيرتين أجرى المركز تقييما للحاجات واضطلع ببعثات استشارية للتأكد من بعض متطلبات الحكومات التي تواجه تحدي الفساد في أنغولا، والبوسنة والهرسك، وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، ورومانيا، والسنغال، وسيراليون، وغيانا، وكرواتيا، ولبنان، وموزامبيق. وقد اضطلع المركز بعدة أنشطة في مجال المساعدة التقنية مثل الحلقات التدريبية لموظفي إنفاذ القانون، والقضاة، والمدعين العامين، ووضع مشاريع تهدف إلى تقديم القدرات التشريعية والمؤسسية للدول الأعضاء التي تطلب ذلك لمكافحة ظاهرة الفساد، وخاصة بوضع تشريعات جديدة أو تعديل التشريعات القائمة وإنشاء هيئات خاصة لمكافحة الفساد وتنظيم حملات للتوعية العامة.

٤١ - ووضع المركز مشروعين لتعزيز الأنظمة القضائية الجنائية في البوسنة والهرسك. ويجري تنفيذ مشروع لمكافحة الفساد في رومانيا وهو بناء مؤسسة لمكافحة الفساد في البلد. واستجابة إلى طلب قدمته السلطات اللبنانية بشأن تقوية القدرات المؤسسية لمكافحة الفساد، وضع المركز مقترحا لمشروع يهدف إلى تقديم وسائل تشريعية ومؤسسية إلى لبنان لمنع ومكافحة ظاهرة الفساد وعمليات الإجرام المنظمة المرتبطة بها. ويرتبط أيضا أحد مكونات مشروع دعم الاستراتيجية الوطنيه لمنع الجريمة في جنوب أفريقيا بمنع ومكافحة الفساد في ذلك البلد. وعقد المركز أيضا اجتماعا لخبراء من جميع المناطق في بيونس آيرس للنظر في وسائل تحسين التعاون الدولي إزاء ظاهرة الفساد. ونظم المركز حلقة العمل الوزارية الإقليمية

الأفريقية المعنية بالجريمة المنظمة والفساد في السنغال في تموز/يوليه ١٩٩٧، والاجتماع الوزاري الإقليمي الآسيوي بشأن انتقال الجريمة في الفلبين في آذار/ مارس ١٩٩٨.

٤٢ - وعمل المركز، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للمراقبة الدولية للمخدرات، على وضع قانون نموذجي لمكافحة الفساد يتضمن أحكاما موضوعة خصيصا لمساعدة الدول الأعضاء في منع وتعقب ومكافحة الفساد على نحو أكثر فعالية. والمركز بصدد تنقيح الكتيب المتعلق بالتدابير العملية لمكافحة الفساد كي يشمل نص المدونة الدولية لقواعد سلوك الموظفين العامين، وإعلان الأمم المتحدة لمكافحة الفساد والرشوة في المعاملات التجارية الدولية وصكوك أخرى ذات صلة من قبيل اتفاقيات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية.

باء - اللجنة الاقتصادية لأفريقيا

٤٣ - يقصد بالأهداف الاستراتيجية لبرنامج تنمية الإدارة تعزيز إنتاجية القطاع العام وخضوعه للمساءلة، ودعم جهود القطاع الخاص في تعزيز النمو الاقتصادي، وتشجيع المشاركة الشعبية في التنمية من خلال تقوية المجتمع المدني. وتحقيقا لهذه الأهداف، اختطت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ونفذت عددا من الأنشطة. وأسفرت دراساتها البحثية بشكل خاص عن مواد تركّز على أفضل الممارسات في إدارة التنمية، وإصلاح الخدمة العامة، والأخلاقيات والمساءلة، والاتجاهات نحو تقليل نفقات الخدمة العامة وإدارة الموارد البشرية.

٤٤ - وإدراكا من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا للدور الحيوي للمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة في التنمية، ركزت جهودها على تحديد برامج تسمح للشركات التجارية الصغيرة الحصول على أسهم رأس المال والائتمان. وقد استعرضت دراسة أصدرتها اللجنة الاقتصادية لأفريقيا ممارسات وعوائق تمويل المشاريع الصغيرة، وأجرت تقييما للسياسات والاستراتيجيات، وحددت السبل التي يمكن فيها للحكومات والمؤسسات المالية والمنظمات غير الحكومية وجماعات القطاع غير الرسمي والمؤسسات التجارية الصغيرة أن تعمل سوية لحل المشاكل المحددة. وقامت الوكالة الألمانية للتعاون التقني بتمويل مشروع مكمّل يهدف إلى تعزيز تنمية القطاع غير الرسمي. ومن أبرز سماته تنمية الروابط بين مختلف المؤسسات لتعزيز قدرة القطاع غير الرسمي.

٤٥ - ونظمت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، استجابة للطلب الشديد على تعزيز قدرة منظمات المجتمع المدني، سلسلة من حلقات البحث وحلقات العمل على الصعيدين الوطني والإقليمي تهدف إلى تعريف العاملين في المجتمع المدني على تقنيات تحليل السياسات. وأنشأت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا بالتعاون مع المنظمات غير الحكومية والطوعية، المركز الأفريقي للمجتمع المدني الذي يقوم أساسا بتزويد مشاركة المعلومات وخدمات الشبكات، وهي تستضيفه حاليا.

٤٦ - وتقدم اللجنة الاقتصادية لأفريقيا المشورة وخدمات التدريب في إطار البرنامج العادي للتعاون التقني لفائدة الدول الأعضاء، والحكومات المحلية والهيئات اللامركزية، وأمانات التجمعات الاقتصادية دون الإقليمية (ولا سيما الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا والسوق المشتركة لدول شرق وجنوب أفريقيا والمجتمع الإنمائي للجنوب الأفريقي).

٤٧ - وصممت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، بناء على طلب الدول الأعضاء، مشروعا رئيسيا يركّز على وضع معايير "الزبون" لوكالات تقديم الخدمات في القطاع العام، وتعزيز التوجه نحو "خدمات الزبون" بين الموظفين الحكوميين بشكل عام.

٤٨ - وقد تمكنت اللجنة الاقتصادية لأفريقيا من تنفيذ برامجها نتيجة للتعاون الذي تلقته من الشراكة التي استحدثتها مع الوكالات في نطاق منظومة الأمم المتحدة. وتجدر الإشارة بشكل خاص إلى العمل الذي اضطلعت به بالاشتراك مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (في تنظيم منتدى الحكم السنوي الأول وكذلك منتدى الاستثمار الأفريقي المعقود في أكرا في عام (١٩٩٧)، وإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية (المؤتمر المعني بتوحيد الأسس المؤسسية للحكم الجيد)، والائتلاف العالمي لتحول أفريقيا والتنمية الاقتصادية)؛ ومنظمة الصحة العالمية (المشروع المعني بدور الحكومات المحلية في تنفيذ العناية الصحية).

جيم - اللجنة الاقتصادية لأوروبا

٤٩ - لا يشمل البرنامج عمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصورة واضحة مجال الإدارة العامة، إلا أن عددا من أنشطتها موجه للإدارة العامة في مجالات اختصاصاتها. وتسهم اللجنة في تحسين الإدارة العامة من خلال وضع المعايير والمبادئ التوجيهية في مختلف المجالات التي ينبغي للحكومات تنفيذها، ومن خلال تقديم المساعدة التقنية لتعزيز تنفيذها بشكل فعال في البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال.

٥٠ - وتضطلع اللجنة الاقتصادية لأوروبا بإجراء البحث والتحليل والاسقاطات المتعلقة بالأوضاع الاقتصادية والتطورات في أوروبا وأمريكا الشمالية، مع التركيز بشكل خاص على البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويستخدم النتائج التي تنشر في "الدراسة الاستقصائية الاقتصادية لأوروبا" المستشارون الاقتصاديون للوزراء، وكذلك المصارف المركزية، وتعمل بمثابة أساس للمناقشات المتعلقة بالسياسات التي يشارك فيها صانعو القرار. ونظمت اللجنة حلقة دراسية ليوم واحد تناولت فيها موضوع إعادة بناء المؤسسات التجارية والمصارف في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال حضرها مجموعة كبيرة من كبار الاقتصاديين، والمسؤولين الحكوميين والأكاديميين من الدول الأعضاء في اللجنة الاقتصادية لأوروبا.

٥١ - وتعمل اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصفتها مركزا دوليا للتنسيق لوضع المعايير والتوصيات لتيسير التجارة، على استحداث وسائل للتقليل من الإجراءات والأعمال الورقية واستخدام الآلية فيها. ويقوم مركز تيسير الإجراءات والممارسات في مجالات الإدارة والتجارة والنقل بوضع وصيانة المعيار الدولي الوحيد

لقواعد الأمم المتحدة لتبادل البيانات الالكترونية في مجال الإدارة والتجارة والنقل بين الإدارات العامة وشركات القطاع الخاص في جميع القطاعات الاقتصادية في أنحاء العالم.

٥٢ - أما في مجال ترويج التجارة والاستثمار، فإن اللجنة الاقتصادية لأوروبا تركّز على تعميم أفضل الممارسات المتعلقة بتقنيات ترويج الاستثمار، وترويج الاستثمار الخاص في الهياكل الأساسية (الطرق، والسكك الحديدية، والمواصلات السلكية واللاسلكية، وشبكات توليد الكهرباء، وشبكات المياه وما إلى هنالك) وحفز الاستثمار في العقارات. وقد نظم منتدى بشأن توقعات تعزيز الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الاقتصادات التي تمر بمرحلة انتقال في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧ في جنيف.

٥٣ - وفي مجال تطوير المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، فقد استمر تنفيذ برنامج للبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال لمساعدة هذه البلدان في وضع سياسات وطنية تتعلق بالمؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، وتصميم برامج ترويجية، وتطوير الهيكل الأساسي ذي الصلة ومساعدة مباشري الأعمال الحرة الجدد. ويركّز البرنامج على جمع ونشر إحصائيات ومعلومات تتعلق بالتشريع وتدابير الترويج؛ واستحداث شبكات معلومات، وإعداد دراسات حالات إفرادية ومواد إعلامية تتعلق بقضايا تنمية المؤسسات التجارية الصغيرة والمتوسطة، ووضع مقترحات مشاريع، وتقديم الخدمات الاستشارية والتدريب.

دال - اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

٥٤ - قامت اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي عن طريق معهد التخطيط الاقتصادي والاجتماعي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بتنظيم عدد من حلقات العمل والدورات التدريبية المتعلقة بالمواضيع التي شملها قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. وكانت الدورات موجهة للموظفين في الحكومات المركزية والمحلية، وشملت مسائل من قبيل وضع السياسات العامة، والإدارة، وإدارة التنمية الإقليمية، واللامركزية وإدارة البلديات، ووضع وإدارة وتقييم مشاريع التنمية.

هاء - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ

٥٥ - تقع معظم الأنشطة التي تضطلع بها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في إطار الفئات التالية: (أ) تعزيز قدرة الحكومات على صنع السياسات الاقتصادية والاجتماعية من خلال تبادل الخبرات المتعلقة بأفضل الممارسات؛ (ب) وزيادة مهارات موظفي الإدارة العامة؛ (ج) وتعزيز المؤسسات الحكومية. وترد فيما يلي الأنشطة التي تنفذها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ في المجالات المذكورة في الفقرة ١٣ من قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠.

تعزيز قدرة الحكومات على وضع السياسات

٥٦ - عُقدت حلقة عمل وطنية بشأن الإصلاح الاقتصادي في فييت نام تناولت تحليل السياسات، وإصلاحات الاقتصاد الكلي، ونماذج الاقتصاد الكلي بهدف تعزيز قدرة موظفي الحكومة المختصين في

فييت نام للاستفادة من نماذج الاقتصاد الكلي لتحليل السياسات القائمة على أساس الخبرة المتاحة في الصين والهند. وكان لاجتماع استشاري عقد في بانكوك في الفترة من ٢ إلى ٤ نيسان/أبريل ١٩٩٧، بشأن تحديد العوائق المؤسسية لعدد منتخب من البلدان الأقل نموا في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ، في تنفيذ سياسات الاقتصاد الكلي والدروس المستفادة من بلدان شرقي وجنوب شرقي آسيا أن جعل بالإمكان تبادل الخبرات بين الموظفين الحكوميين من ١٠ من أقل البلدان نموا في المنطقة، وجمهورية كوريا وتايلند، وأن وضع مجموعة من التوصيات لتعزيز المؤسسات المسؤولة عن وضع سياسات الاقتصاد الكلي في أقل البلدان نموا.

الإدارة المالية

٥٧ - دعا اجتماع إقليمي معني بتحسين إدارة القطاع المالي، عـُقد في بانكوك من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/ مايو ١٩٩٨، موظفين من المصارف المركزية من ١٤ بلدا عضوا، بما فيها تسعة من بلدان تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال من التخطيط المركزي إلى نظام سوقي المنحى، لبحث الممارسات الجارية ووضع توصيات من أجل تحسين إدارة القطاع المالي.

تحسين الأداء في القطاع العام

٥٨ - وقدم برنامج تدريبي حول إعداد المشاريع وتقييمها مع عنصر لتقييم الأثر البيئي أجري في دكا، تدريبا لنحو ٢٥ موظفا من مختلف دوائر وزارة الاقتصاد في بنغلاديش بشأن تقنيات إعداد المشاريع وتقييمها، بما فيها تقييم الأثر البيئي.

التفاعل بين القطاعين العام والخاص

٥٩ - في حلقة دراسية على مستوى وضع السياسات بشأن التجارة ومشاركة القطاع الخاص في الموانئ، عقدت في شيتاجونج ببنغلاديش في ١٨ حزيران/يونيه ١٩٩٧، تم بمساعدة خبراء، إطلاع موظفين من القطاع العام لهم صلة بإدارة الموانئ من عدد من الدول الأعضاء، على مختلف نماذج مشاركة القطاع الخاص في مجال بناء الموانئ وصيانتها وتشغيلها. ودعت حلقة عمل دون إقليمية بشأن المشاركة العامة لمشروع توليد الكهرباء، عـُقدت في بانكوك من ١٩ إلى ٢٤ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧، موظفين من القطاع العام من بلدان منطقة دلتا ميكونج لدراسة الطرائق المحتملة لزيادة مشاركة المجتمع المحلي في تصميم مشاريع توليد الكهرباء لجعل هذه المشاريع أكثر فائدة للجمهور بشكل عام.

التنمية الاجتماعية

٦٠ - أُجري مشروع الشقيقات السبع التابع لرابطة جنوب آسيا للتعاون الإقليمي: تصميم مشروع التنسيق والسياسات المحسنة لتنمية المناطق[١١] وتشترك فيه ستة بلدان، واللجنة الاقتصادية والاجتماعية لآسيا والمحيط الهادئ من آذار/ مارس ١٩٩٦ إلى آذار/ مارس ١٩٩٧. وأقام المشروع وشغـّل مؤسسات نموذجية على مستوى المنطقة لتعزيز الحوار والتعاون بين الهيئات الحكومية، والمنظمات غير الحكومية،

والمستفيدين لتحسين فعالية برامج التخفيف من حدة الفقر. وضمت حلقة دراسية إقليمية حول التعاون بين الحكومات والمنظمات غير الحكومية لكبار السن المنعقدة في ماكو من ١٦ إلى ١٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧، ممثلين عن وكالات حكومية وهيئات غير حكومية مشاركة في تنفيذ برامج لكبار السن من ١٧ بلدا عضوا، ووضعوا مجموعة من إجراءات المتابعة لزيادة التعاون بين الوكالات لاستغلال التكافل بين البرامج.

تطوير الهياكل الأساسية وحماية البيئة

٦١ - دعا اجتماع فريق الخبراء دون الإقليمي المعني بإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرارات الاقتصادية لجنوب آسيا المعقود في كولومبو من ٢٤ إلى ٢٦ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ عددا منتخبا من الموظفين الحكوميين المعنيين بصياغة وتنفيذ السياسات البيئية في ستة بلدان من جنوب آسيا وخبراء آخرين إلى تحديد أفضل الممارسات في المنطقة دون الإقليمية، ووضعوا مجموعة من التوصيات لإدماج الاعتبارات البيئية في عمليات صنع القرارات الاقتصادية.

واو - مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

٦٢ - عقب اعتماد مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) إعلان ميدراند والشراكة من أجل تحقيق النمو والتنمية في دورته التاسعة، يستند عمل الأونكتاد، في جملة أمور أخرى، إلى الاعتراف بأن السوق والمبادرات الخاصة هي عوامل دينامية هامة لتوسيع الاقتصاد، مع مراعاة ما يحسن الحكم وفعاليته من أثر حاسم ولكن مع الإقلال من دور الدولة.

٦٣ - وكجزء من العمليات الديمقراطية الإجمالية الضرورية لاستدامة النمو والتنمية، فإن الحكم الجيد يتطلب وجود إدارة فعالة للموارد. وفيما يلي بعض الأمثلة الملحوظة للأنشطة التي تسهم في العمليات المذكورة أعلاه وذلك كجزء من الولاية الشاملة للأونكتاد.

الإدارة الفعالة للجمارك

٦٤ - يتم الاضطلاع بأنشطة لدعم إدارة الجمارك لتكون أكثر فعالية وقادرة على أداء عمليات تخليص التجارة الخارجية بفعالية في أقل وقت ممكن، لتقليل تكاليف التخزين، وجعل الاقتصاد الوطني أكثر قدرة على المنافسة.

تعزيز الإدارة العامة بإيجاد بيئة إيجابية للاستثمار

٦٥ - تُقدم المساعدة لبلدان الاستثمار التي حررت سياساتها المتعلقة بالاستثمار الخارجي وتحرص على كفالة فعالية إصلاحاتها المتعلقة بالسياسات وكذلك تحديد كيفية صياغتها وتنفيذها. وتجري استعراضات لسياسات الاستثمار بطريقة منفتحة وشفافة مع القطاع الخاص في البلد المعني لتمكين الموظفين الحكوميين من إدارة استثمارات مباشرة في بيئة متحررة وبتقنيات إدارية عصرية وإبداعية.

بناء القدرات للمشاركة في نظام التجارة المتعدد الأطراف

٦٦ - تجري زيادة تطوير التكافل القائم بين الأونكتاد ومنظمة التجارة العالمية في هذا المجال. ومن العوامل الهامة لتحقيق الحكم الجيد تعزيز هياكل خدمات أساسية للتجارة والتنمية تكون فعالة وقادرة على المنافسة على الصعيد الدولي، وكذلك تقديم خدمات استشارية في مجالات من قبيل الاستثمار، والمنافسة، والتكنولوجيا، والتجارة ومباشرة الأعمال الحرة.

إدارة الديون

٦٧ - أقام الأونكتاد هياكل إدارية ومؤسسية وقانونية ملائمة لإدارة الديون بشكل فعال بما فيها إنشاء نظام معلومات ملائم، مع بيانات مفصلة وإجمالية بشأن العقود المتعلقة بالقروض، والمدفوعات السابقة والمقبلة، ودفعات تسديد الديون السابقة والمقبلة، وبصفة خاصة لتحقيق القدرة الوطنية على تحديد واختيار استراتيجية الديون الملائمة، وتحسين القدرة الوطنية على تسجيل المنح والمشاريع الممولة عن طريق مصادر خارجية والتي تسهم في الإدارة الجيدة للموارد المالية ولالتزامات البلد.

إدارة الموارد المعدنية

٦٨ - يتم الاضطلاع في هذا المجال بأنشطة يمكن أن تولد فوائد مستدامة للبلدان التي توجد فيها.

استراتيجيات تنمية عملية المنحى لأفريقيا

٦٩ - تنفيذ المشاريع التي من شأنها أن تعزز الاستثمار والصادرات، وتحفز ديناميات إقليمية بما فيها المساعدة في بناء قدرات صانعي القرار السياسي الأفريقيين في تصميم وتنفيذ استراتيجيات تنموية جديدة.

تعزيز تدفقات الاستثمار من القطاع الخاص إلى أقل البلدان نموا

٧٠ - يشمل ذلك أنشطة تتصل باستخدام آلية صناديق الاستثمار (صناديق البلدان، صناديق رأس مال المجازفة أو صناديق استثمار قطاعية محددة) لجذب تدفقات الاستثمارات الخارجية إلى أقل البلدان نموا. وتشمل القضايا التي تم تناولها فرص الاستثمار في أقل البلدان نموا، والعوائق التي تحول دون الاستثمار، والتدابير المتخذة للتقليل من هذه العوائق، وأخيرا وليس آخرا، كيف يمكن للمجتمع الدولي، بما فيه المنظمات الدولية، أن يساعد في تقليل العوائق وتشجيع الاستثمار في أقل البلدان نموا.

زاي - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

٧١ - اضطلع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأعمال رائدة وأبحاث متعلقة بالنهج والمنهجيات الجديدة في مجال الإدارة العامة وعلاقتها بالمجتمع المدني بكليته. وعلى الصعيد العالمي، يمكن تقسيم المنجزات الرئيسية إلى ثلاث فئات: (أ) الأدوات والمنهجيات الجديدة التي استحدثت للمساعدة في تنفيذ سياسة

البرنامج الإنمائي القطرية لشؤون الحكم؛ (ب) واشتراك البرنامج الإنمائي في تبادل اكتساب الخبرات المتعلقة بالحكم والإدارة العامة؛ (ج) الشراكة المؤسسة مع أطراف فاعلة أخرى في مجال الحكم.

الأدوات والمنهجيات الجديدة

٧٢ - صدرت عدة منشورات تتناول شتى وجوه الحكم والتنمية البشرية المستدامة. ومن أهم هذه الوثائق ورقة السياسة العامة التي تـُجمل النهج الذي يتبعه البرنامج الإنمائي في مجال حقوق الإنسان، والذي يراد به أن يكون أداة لدمج حقوق الإنسان في التنمية البشرية المستدامة. ونشر البرنامج الإنمائي ورقات مناقشة بشأن إعادة تعريف مفهوم الحكم؛ والفساد والحكم السليم؛ وإدارة الديون. وفي مجال لا مركزية الحكم المحلي، نشر البرنامج الإنمائي ورقة استشارية تقنية بعنوان "الحكم المحلي القائم على المشاركة"، تحلل العمليات والأساليب والخبرات التي تنطوي عليها النهج التشاركية المتبعة من أجل تحسين الحكم المحلي.

٧٣ - ووضع البرنامج الإنمائي كتابا مرجعيا جـُمعت فيه كل المواد المرجعية الرئيسية المتعلقة بتنمية القدرات، وهو مصدر جامع للحصول على فهم أفضل لتنمية القدرات، ويصف كيفية إنشاء برامج تنمية القدرات وإدارتها. وفي محاولة لربط خبراء الحكم في العالم بعضهم ببعض، وضعت قائمة بريدية الكترونية لحفز المناقشة وطرح الأسئلة والتماس الإجابة بشأن المسائل المتصلة بالحكم والإدارة العامة، فضلا عن بناء القدرة على الإصلاح الحكومي، وقدرات الحكومات وفنيي الإدارة العامة.

٧٤ - وأسهم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظمة العمل الدولية، في الدراسة واستعراض السياسات المرتقبين بشأن القطاع غير الرسمي وخلق فرص العمل في المناطق الحضرية. وشرع فريق التنمية الحضرية في دراسة استقصائية مستمرة تحاول وضع سجل لإنجازات التعاون الإنمائي فيما بين مدن بلدان الجنوب، وبين مدن بلدان الشمال ومدن بلدان الجنوب، في سياق العولمة والأخذ باللامركزية.

تبادل اكتساب الخبرات

٧٥ - رعى البرنامج الإنمائي مؤتمرا عالميا لشؤون الحكم من أجل النمو المستدام والعدالة، شارك فيه وزراء وبرلمانيون ورؤساء بلديات وممثلون لمحافل المجتمع المدني وغيرهم. كما أصدر البرنامج الإنمائي تقريرا لهذا المؤتمر الذي عقدت بعده مباشرة ندوة دولية لرؤساء البلديات. وعقدت مؤتمرات أخرى تناولت التجارة وأقل البلدان نموا، والتجارة والتنمية البشرية المستدامة، والمجتمعات المحلية المتصدعة. ونظم البرنامج الإنمائي حلقة عمل عالمية بشأن برنامج المساءلة والشفافية، واشترك مع منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تنسيق حلقة عمل بشأن الفساد، عقدت في باريس وضمت ٩٠ مشاركا، معظمهم من الدوائر المانحة، إلى جانب ممارسين في مجال الفساد ومكافحته من أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية. كما شارك البرنامج الإنمائي بنشاط مع منظمة التجارة العالمية في التحضير لمؤتمر رفيع المستوى بشأن التجارة والبلدان النامية، دعمه وحضره مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) والبرنامج الإنمائي والبنك الدولي. ورعى البرنامج الإنمائي والأونكتاد مؤتمرا بشأن إدارة الديون حضره مشاركون من

أكثر من ٨٠ بلدا. وشارك البرنامج الإنمائي في منتدى بشأن الفقر في الحضر وفي مشاورة تقنية بشأن الأخذ باللامركزية.

٧٦ - وعمل البرنامج الإنمائي على التشجيع على تبادل اكتساب الخبرات في مجال الحكم عن طريق رئاسته لفرقة العمل الفرعية المعنية ببناء القدرات في مجال الحكم، التي كانت جزءا من فرقة العمل التابعة للأمم المتحدة والمعنية بتهيئة بيئة ملائمة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتي أوكلت إليها مهمة تعزيز التنسيق بين الوكالات على الصعيد القطري في دعم تنفيذ الاستراتيجيات وخطط العمل الوطنية للحكم من أجل القضاء على الفقر. كما كُلفت فرقة العمل الفرعية بإيلاء اهتمام خاص للاستراتيجيات وخطط العمل المعتمدة في مؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية.

٧٧ - وفي مجال التنمية الحضرية، شارك البرنامج الإنمائي في مناسبات دولية مختلفة وقدم لها مساهمات كبيرة. ومن هذه المناسبات المنتدى الدولي للفقر في الحضر الذي عقد في فلورنسا. ودعي البرنامج الإنمائي إلى حضور مؤتمر في واشنطن العاصمة لتقديم المشورة بشأن الأنشطة والشكل المقبلين لشبكة باحثي شؤون الحكم في الحضر المشاركين في المبادرة العالمية للبحوث الحضرية. وأنشأ المؤتمر الأفريقي المعني بفيروس نقص المناعة البشرية - متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) شبكة رؤساء البلديات الأفارقة لمكافحة فيروس نقص المناعة البشرية - الإيدز، وقدم برنامج مكافحة فيروس نقص المناعة البشرية التابع للبرنامج الإنمائي الدعم للمؤتمر الأول لهذه الشبكة الذي عقد في أبيدجان في عام ١٩٩٧.

الشراكات

٧٨ - أنشأ البرنامج الإنمائي شراكات مع عدة منظمات ونفذ مشاريع مشتركة معها. ووقع مذكرات تفاهم مع مؤسسات منها رابطة المحامين الأمريكية والاتحاد الدولي للسلطات المحلية. وعمل البرنامج الإنمائي على زيادة توثيق علاقاته العملية مع وكالات ثنائية، مثل الهيئة السويدية للتنمية الدولية. كما أنشأ شراكة عملية وثيقة على النطاق المؤسسي داخل منظومة الأمم المتحدة، مثل شراكته مع الأونكتاد في مجال العولمة والتحرير والتنمية البشرية المستدامة. وقد أسفرت هذه الشراكة عن وضع برنامج سيتطور ليصبح ١٠ برامج قطرية محددة المعالم تستهدف مساعدة ١٠ بلدان على الاندماج في الاقتصاد العالمي وتمكينها من ذلك ومن ثم مساعدتها على جني ثمار ذلك الاندماج وتمكينها منه.

حاء - منظمة العمل الدولية

٧٩ - تهدف الأنشطة التي تضطلع بها منظمة العمل الدولية في مجال الإدارة العامة والتنمية إلى تعزيز قدرة إدارات العمل على تصميم وتنفيذ سياسات فعالة لحماية العمال وتسيير أسواق العمل بكفاءة. وفي فترتي السنتين الماضيتين، كانت الدول الأعضاء تنزع إلى طلب مساعدة أوسع نطاقا تغطي كامل تشكيلة الخدمات والأنشطة المتعلقة بنظم إدارة العمل، وذلك بدلا من طلب نوع واحد من الخدمات التنفيذية كخدمات تفتيش العمل وخدمات التشغيل العام.

٨٠ - وفي ميدان بناء القدرات المؤسسية والإدارية، قدمت منظمة العمل الدولية المساعدة إلى البلدان الأعضاء فيها من خلال مجموعة من عمليات المراجعة لوزارات العمل ونظم إدارة العمل التي جرت في اثيوبيا وبنن وبوركينا فاصو وزمبابوي وغينيا ونفذها في عام ١٩٩٧ خبراء منظمة العمل الدولية، بالتعاون الوثيق مع موظفي إدارات العمل في تلك البلدان. وقد أدت تلك الممارسات في كثير من الأحيان إلى وضع مقترحات لمشاريع التعاون التقني للمساعدة في تنفيذ الإصلاحات والاضطلاع بأنشطة بناء القدرات وتدريب موظفي إدارات العمل.

٨١ - وقدم المزيد من الدعم إلى الدول الأعضاء في شكل خدمات استشارية تقنية قدمت إلى البرازيل وشيلي والنيجر واليمن ومشاريع وطنية للتعاون التقني في أذربيجان وبلغاريا. وأسفرت المساعدة التي قدمت إلى دول بحر البلطيق وسلوفاكيا عن بعض النتائج المشجعة. فقد جرى توسيع نطاق التركيز داخل هذه البلدان، من خلال الحلقات الدراسية الوطنية والتدريب والمشورة في مجال السياسة العامة، ليتجاوز مجرد تفتيش العمل وسلامة العمال والمسائل الصحية إلى المسائل الأعم المتعلقة بسياسات العمالة. وشددت حلقة دراسية ثلاثية عقدت في ستراسبرغ في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٧ لصالح بلدان شرق ووسط أوروبا بشأن موضوع إدارة العمل بوصفها وسيلة للتنمية، على ضرورة تطويع نظام إدارة العمل ليناسب العوامل الوطنية الخاصة كالقوة النسبية للشركاء الاجتماعيين ولأجهزة التشاور الثلاثية. وأعدت مواد إعلامية دعما لهذه الأنشطة تتراوح بين كتيب إيضاحي تعريفي وقاعدة بيانات تفصيلية تغطي نظم إدارة العمل في ٤٠ بلدا. وأنجزت دراسة بشأن دور هيئات التشاور والتعاون في إدارة العمل، تبينت منها كيفية مواصلة الحوار الاجتماعي في سبعة بلدان وكيفية تقاسم المسؤولية عن تطبيق السياسات بين الإدارة الحكومية والشركاء الاجتماعيين.

٨٢ - وقدمت المساعدة التقنية إلى عدد من البلدان، منها الأردن وألبانيا وجنوب أفريقيا وفييت نام ولبنان، فضلا عن الأراضي العربية المحتلة، للمساعدة في تطوير مصالح التشغيل الحكومية. ونظمت اجتماعات لتيسير تبادل الخبرات بشان خدمات التشغيل، بما في ذلك الاجتماع التقني الأقاليمي الذي عقد في جنيف في كانون الثاني/يناير ١٩٩٧ للنظر في الاستراتيجيات التي وضعتها مصالح التشغيل الحكومية للاستجابة للتغيرات الهيكلية في سوق العمل. وبحث الاجتماع ممارسات التعاون بين مصالح التشغيل الحكومية ووكالات التشغيل الخاصة في استراليا والسويد وسويسرا وهولندا. وأدى ذلك إلى إنشاء مشروع في استراليا في عام ١٩٩٦ هو المشروع الحكومي لتنسيب العمالة الذي ينافس اليوم غيره من منظمات القطاعين الخاص والمجتمعي من أجل الحصول على أعمال في مجموعة كبيرة ومتنوعة من خدمات التشغيل.

طاء - المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية

٨٣ - في الفترة ما بين أيار/ مايو ١٩٩٦ وأيار/ مايو ١٩٩٨، استفاد ٠٠٠ ١٠ مشترك تقريبا من التدريب الذي وفره المركز الدولي للتدريب التابع لمنظمة العمل الدولية، واشترك منهم حوالي ٠٠٠ ٢ في أعمال

تدريبية/تعليمية نظمها مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة. وقام المركز بدور رئيسي في مساعدة الجهات المؤسسة له، بما في ذلك الحكومات والشركاء الاجتماعيين، في تحقيق التنمية المستدامة في جميع البلدان. وكان كبار المسؤولين الحكوميين وموظفي الخدمة المدنية يمثلون، عادة، الفئة المستهدفة الرئيسية في أنشطة التدريب التي يضطلع بها المركز. ومن خلال هذا التدريب، أسهم المركز في تعزيز قدرات الحكومات في طائفة واسعة من المواضيع. ومع التركيز بصورة أكثر تحديدا على المجالات التي أوصى بها فريق الخبراء المعني ببرنامج الأمم المتحدة المتعلق بالإدارة العامة والمالية العامة، جرى تنفيذ الأنشطة التدريبية لتحقيق ما يلي: (أ) تعزيز قدرات الحكومات من أجل إصلاح الخدمة المدنية، وتنمية الموارد البشرية والتدريب في مجال الإدارة العامة؛ (ب) تحسين الأداء في القطاع العام؛ (ج) تحسين الإدارة المالية؛ (د) دعم التفاعل بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ (هـ) تعزيز التنمية الاجتماعية؛ و (و) تحسين إدارة برامج التنمية.

٨٤ - وقام مشروع كلية موظفي الأمم المتحدة بتحسين البرنامج التدريبي بشأن موضوع "إدارة التنمية: تعزيز القدرات الوطنية"، الذي اشترك فيه ٤١ فريقا قطريا بلغ مجموع أعضائها ٢٦٥ عضوا منهم موظفون وطنيون ودوليون رئيسيون. وقد وفر المشروع، من خلال أنشطته المتعددة الجوانب، تدريبا معدا وفقا لاحتياجات سياقات محددة بهدف: (أ) تعزيز الشفافية والإدارة المسؤولة؛ (ب) والإسهام في بناء القدرات وتحسين البرامج التدريبية للقطاع العام؛ (ج) وتنمية القدرات الضرورية لتمكين الإدارة العامة من تنفيذ الالتزامات المتعهد بها نتيجة لمؤتمرات الأمم المتحدة الرئيسية؛ (د) وزيادة التآزر والتعاون والتنسيق بين صناديق وبرامج الأمم المتحدة والوكالات المتخصصة، والأمانة العامة للأمم المتحدة ومؤسسات بريتون وودز.

ياء - منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

٨٥ - لا تضطلع اليونسكو بأنشطة رئيسية في ميدان الإدارة العامة والتنمية. بيد أن برامج ومنشورات اليونسكو، بتعزيز التعليم والتدريب والبحث وتيسير سبل الحصول على المعلومات، تسهم في كفالة بناء القدرات وتنمية الموارد البشرية والإدارة في البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقال. ويهدف برنامجها الحكومي الدولي للعلوم الاجتماعية بشأن إدارة التحول الاجتماعي إلى كفالة تحقيق تنمية حضرية متكاملة بالاضطلاع بأنشطة في مجالات إدارة المدن، والاستدامة الاجتماعية، واللامركزية وتنمية الحضر، ورسم سياسات الحضر، والمسائل المتعلقة بنوع الجنس والبيئة، لتزويد صانعي القرارات ببيانات علمية لتحسين إدارة الأزمات.

كاف - منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

٨٦ - كان لأنشطة اليونيدو أن دعمت وضع سياسات وإطار تنظيمي يتسمان بالكفاءة والشفافية ويخضعان للمساءلة. وتقوم اليونيدو بدور رئيسي في الوساطة بين القطاعين العام والخاص وتشجيع الحوار بينهما. واستهدفت خدمات اليونيدو في هذا الميدان بناء مؤسسات قادرة على رسم وتنفيذ سياسة صناعية سليمة، وتسهيل وتيسير نقل الملكية من المشاريع العامة والمشاريع الخاصة، وتحسين الحوار بين

القطاعين العام والخاص، وتعزيز التنمية الصناعية المستدامة بيئيا، وتشجيع الإنتاج الصناعي الأنظف والأسلم.

٨٧ - وقدمت اليونيدو المساعدة إلى الحكومات في صياغة الاستراتيجيات والبرامج الوطنية لتعزيز تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم ودعم القدرات لجمع وتحليل المعلومات ذات الصلة بقطاع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، ووضع تشريعات وأنظمة وحوافز جديدة أو تعديل الموجود منها، لإنشاء شبكة مؤسسات مناسبة يدفعها حافز الطلب وآليات الدعم؛ وتحسين بيئة السياسة العامة والأنظمة التجارية للمشاريع الصغيرة.

٨٨ - وتقدم اليونيدو الدعم لإقامة إدارة صناعية للتنمية الصناعية المستدامة بيئيا واجتماعيا. وتقدم المساعدة إلى البلدان النامية للحصول على التكنولوجيات السليمة بيئيا، وتكون شبكات تعلم لبناء القدرات على مستوى المؤسسة والمشروع والمستوى المهني. وقد استحدثت شبكة لخدمات تشجيع الاستثمار من ١٠ بلدان نامية ومتقدمة النمو؛ وأقامت بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة للبيئة شبكة مراكز وطنية للإنتاج الأنظف في ١٠ بلدان نامية. وتضطلع اليونيدو بصورة منظمة ببرامج تدريبية في نقل التكنولوجيا.

٨٩ - والأمثلة التالية تبين بعض جوانب التعاون التقني لليونيدو في مجالي الإدارة العامة والتنمية: الاستراتيجية الصناعية المتوسطة الأجل في فييت نام؛ وتقديم المساعدة في رسم وتنفيذ سياسة صناعية في إكوادور؛ وبرنامج لتقديم الدعم للتنمية الصناعية لمنطقة سامغيت في أذربيجان. وقدمت اليونيدو المساعدة إلى الصين في تنمية مشاريع البلدان والقرى؛ وقدمت المساعدة إلى قيرغيزستان في إعداد برنامج وطني لإدارة التغير الاقتصادي والتقني؛ وقدمت المساعدة إلى بنغلاديش في إيجاد العمالة فيما يتعلق بتصنيع الريف؛ وقدمت المساعدة إلى كوبا في برنامج لإعادة تشكيل الهيكل الصناعي؛ وقدمت المساعدة إلى غواتيمالا في تحسين اللامركزية الصناعية في ثلاث إدارات؛ وقدمت المساعدة إلى النيجر لبرنامج للامركزية؛ وقدمت المساعدة إلى تايلند لتحسين القدرة التنافسية في الميدان الصناعي وتحقيق النمو المستدام.

٩٠ - وقدمت اليونيدو خدمات استشارية بشأن السياسات والاستراتيجيات، واشتركت في وضع حلول اختيارية، بالتعاون مع الوزارات والمؤسسات المناظرة في الحكومات، على النحو التالي: كمبوديا: تنمية المشاريع الصغيرة جدا والصغيرة من أجل تخفيف حدة الفقر؛ شيلي: تقييم تحديث الصناعة الشيلية وتنويعها؛ الهند: تحديث وإعادة تشكيل هياكل الصناعات الصغيرة والمتوسطة الحجم؛ قيرغيزستان: دعم تنمية المشاريع الصغيرة والمتوسطة.

٩١ - وتدرس اليونيدو إجراء ترتيبات تعاونية مع وكالات أخرى لإيجاد أشكال من التآزر وتلافي حالات التداخل. وسيستمر تعزيز هذه العملية التي بدأت في عام ١٩٩٦.

لام - البنك الدولي

٩٢ - ركز البنك الدولي اهتماما متزايدا على قضايا تؤثر في أداء القطاع العام. ومما تجدر ملاحظته بصفة خاصة التقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٧: حالة عالم آخذ في التغير، والتزام الرئيس في الاجتماع السنوي عام ١٩٩٦ بالتصدي للفساد. وانعكاسا للأهمية المعلقة على هذه القضايا وما اتصل بها من قضايا إصلاح القطاع العام، فقد أنشئ في منتصف عام ١٩٩٧ فريق للقطاع العام ضمن شبكة تخفيف حدة الفقر والإدارة الاقتصادية لدفع جدول الأعمال الموسع المتعلق بإصلاح القطاع العام إلى الأمام. وتميز التقرير عن التنمية في العالم لعام ١٩٩٧ بما أولاه من تركيز على "إعادة إحياء القدرة المؤسسية" وعلى إقامة توازن بين التحفظ والمرونة بوصفهما أساسا لحسن أداء القطاع العام.

محاربة الفساد

٩٣ - أصدرت فرقة عمل، أنشئت لتساعد في وضع برنامج البنك لمحاربة الفساد، تقريرا بعنوان "مساعدة البلدان في محاربة الفساد، ودور البنك الدولي" في أيلول/سبتمبر ١٩٩٧. وإطار العمل الذي تضمنه التقرير أربعة أركان رئيسية: (أ) تعزيز مشاريع البنك لمحاربة الفساد والاحتيال؛ (ب) وتقديم مساعدة مباشرة للبلدان التي تطلب مساعدة للتصدي للفساد؛ (ج) ووضع شاغل محاربة الفساد في الاعتبار في جميع أعمال البنك المتعلقة بالإقراض والسياسات؛ (د) ودعم الجهود الدولية لمحاربة الفساد، بما فيها منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي والمنظمات غير الحكومية مثل منظمة الشفافية الدولية.

٩٤ - ويسهم العديد من أنشطة البنك في مجال تبسيط دور الدولة وتحسين أدائها وإدارتها إسهاما مباشرا في تقليل فرص الفساد وحوافزه. ويدل استعراض للجهود الإقليمية التي يبذلها البنك على أن هناك أنشطة جارية في أرمينيا وأوكرانيا وجورجيا ولاتفيا. وتم تطوير أدوات تشخيص مبتكرة لتساعد في فهم طابع مشكلة الفساد ولتحديد الأولويات لغرض التدخل، كما نظمت حلقات عمل لإشراك مختلف أصحاب المصلحة في المناقشة. وفي منطقة أفريقيا، طلبت ستة بلدان المساعدة، وتم الاضطلاع ببعثات وحلقات عمل تشخيصية ستتلوها أنشطة موجهة. وستضطلع منطقة جنوب آسيا بأعمال اقتصادية وقطاعية في شتى أرجاء المنطقة لتحديد مظاهر الفساد وأسبابه ووسائل معالجته، وقد ساهمت الهند وباكستان ونيبال وبنغلاديش في تلك الأعمال. ووضعت خطة عمل مفصلة لبنغلاديش ويتوقع وضع خطط تدخل محددة في نيبال. وستكمل منطقة أمريكا اللاتينية والبحر الكاريبي دراسات لمحاربة الفساد في كولومبيا وسوف تدرج أنشطة محاربة الفساد في تصميم مشروع لإصلاح النظام القضائي في غواتيمالا وفي مشروع مقترح للإصلاح المؤسسي في بوليفيا.

الإدارة/بناء القدرات

٩٥ - قام أحد المنتديات الاستراتيجية، الذي يرتبط ارتباطا وثيقا بأنشطة محاربة الفساد، بتحديد حاجة مؤسسية لتركيز أنشطة البنك على بناء قدرات البلدان في مجالات الإدارة ووضع السياسات وتنفيذها. وهناك ثلاثة أنشطة تشمل: (أ) ورقة استراتيجية تتعلق بإصلاح القطاع العام ستقترح نهجا جديدة وصكوك

إقراض، وملاك موظفين وشراكات لزيادة فعالية البنك؛ (ب) وسيقوم مجلس القطاع العام باستحداث مجموعة من الأدوات ليستخدمها موظفو البنك في تقييم القدرات المؤسسية للبلدان؛ (ج) وسيجري النظر في مبادرة محددة لبناء القدرات لمنطقة أفريقيا مع احتمال أن يقوم البنك الدولي وغيره من المانحين بدعمها. وسيتعزز ما يقدمه البنك من خدمات في مجال بناء القدرات من خلال استعمال تكنولوجيات جديدة (كالتعلم عن بعد) ومن خلال إقامة شراكات جديدة مع مؤسسات التعلم في البلدان النامية.

٩٦ - وقد شارك البنك في كامل نطاق الأنشطة المحددة في قرار الجمعية العامة ٢٢٥/٥٠. ففي ميدان الإصلاح القضائي مثلا، يقدر بأنه كان هناك في مطلع عام ١٩٩٨، ٢٣ مشروعا يدعمها البنك هي إما قيد التنفيذ أو تم إنجازها، بالإضافة إلى سبعة مشاريع خطط لها وتتراوح ما بين دراسات بسيطة عن نظام القضاء في حالة إندونيسيا وسيراليون وإصلاحات رئيسية للسلطة القضائية في بوليفيا والاتحاد الروسي وفنزويلا.

٩٧ - وفي مجالات الميزانية وإصلاح الإدارة المالية والخدمة المدنية، وهي مجالات أكثر اتساما بالتقليدية، تم إحراز تقدم كبير في تحديد استراتيجية متماسكة لرفد جهود إصلاح القطاع العام. وهذه الجهود تشكل الأساس لدليل إدارة النفقات العامة الذي نشر في حزيران/يونيه ١٩٩٨. وقد تم ربط التركيز على المؤسسات والنتائج الميزانية بنظم وعمليات صنع القرارات في مركز الحكومة. ويقوم معهد التنمية الاقتصادية بإدارة برنامج تدريب شامل يغطي جميع هذه القضايا. وفي مجال إصلاح الخدمة المدنية، أصدرت في حزيران/يونيه ١٩٩٧، ورقة بعنوان "إعادة النظر في إصلاح الخدمة المدنية: جدول أعمال لحكومة ذكية". وأولي اهتمام للعمل مع الحكومات لمساعدتها في فهم البيئة المؤسسية التي تشجع حسن أداء منظمات القطاع العام.

إدارة المعارف

٩٨ - وكجزء مما قام به البنك لإعادة تنظيم نفسه في شبكات، أولي قدر كبير من الاهتمام لإدارة المعارف المتوافرة عن قضايا التنمية في البنك وخارجه. وثمة الآن ما يزيد على خمسين موقعا إلكترونيا، ومعظمها مواقع داخلية في هذه المرحلة، تتعامل مع مواضيع متخصصة في ميدان التنمية. وفي إطار فريق القطاع العام التابع للبنك، تم بناء مواقع لغرض الإنفاق العام ومحاربة الفساد، وهناك مواقع قيد البناء لغرض إلغاء المركزية وإعادة توجيه الحكومة (إصلاح متأخر للخدمة المدنية)، والتحليل المؤسسي وإصلاح القضاء.

رابعا - الاستنتاجات

٩٩ - شهد العامان اللذان انقضيا على اعتماد الجمعية العامة القرار ٢٢٥/٥٠ تزايدا في حجم التحليل والبحث والتجريب بشأن دور الدولة والقطاع العام في عملية التنمية. فعلى الصعيد الوطني، شرعت البلدان في القيام بإصلاحات مهمة للدولة والقطاع العام على أساس نهج جديدة تهدف إلى إقامة توازن بين الحاجة

إلى تخفيض الميزانيات العامة والحاجة إلى الحفاظ على قدرة الدولة و/أو تعزيزها كيما تضطلع بمهامها الأساسية وتوفر لمواطنيها الخدمات المحلية الأساسية. ورغم أن الحكومات ما برحت تقلل بصورة مطردة، دورها في مجال إنتاج السلع والخدمات، فإنها ما فتئت تركز اهتمامها على ضرورة تعزيز قدرتها على صياغة سياسات اقتصادية واجتماعية وتطويرها، وعلى ضرورة إنشاء أطر عمل تنظيمية وآليات مراقبة مناسبة لعمل القطاع الخاص. وقد أقيمت شراكات جديدة بين القطاع العام ومنظمات المجتمع المدني والأعمال التجارية، ويجري تقصي سبل ابتكارية لإيصال الخدمات العامة.

١٠٠ - وفي هذه البيئة المزدهرة من الإصلاح والابتكار يجب أن تضطلع الأمم المتحدة بدور مهم في تيسير إجراء مناقشات حول هذه المواضيع وتحليلها على الصعد العالمية والإقليمية والوطنية. ويجب أن تشجع تبادل المعلومات عن السياسات والممارسات الناجحة والتجارب الابتكارية. كما يجب أن تقدم للبلدان النامية والبلدان التي تمر بمرحلة انتقال ما يلزم من مشورة تتعلق بالسياسات ومن مساعدة تقنية لتحسين قدرتها على صياغة وتنفيذ ورصد استراتيجيات إصلاحية قادرة على المساهمة في جهودها الإنمائية. وما سيتخذ من خطوات لتحسين عملية تنسيق ما تقدمه مختلف منظمات وهيئات منظومة الأمم المتحدة من إسهامات في مجال الإدارة العامة والتنمية سيؤدي دون ريب إلى تعزيز أثر أنشطة الأمم المتحدة.

١٠١ - واعترف الاجتماع الرابع عشر لفريق الخبراء أنه لا يمكن، على المدى القصير، تقييم آثار التغيير والإصلاح على كل الصعيدين الوطني والدولي في هذا الميدان. ولهذا اقترح الاضطلاع باستعراض أكثر شمولا وعمقا في عام ٢٠٠١ (أي بعد خمس سنوات من اعتماد الجمعية العامة للقرار ٢٢٥/٥٠) لما طرأ من تغييرات واتجاهات وتطورات في مجال الإدارة العامة والتنمية، وما اتخذ من تدابير دولية استجابة للقرار. والأمين العام يؤيد هذه التوصية التي قدمها اجتماع الخبراء، وسيدرج هذا الاستعراض، رهنا بموافقة المجلس والجمعية العامة، كجزء من الأنشطة المقترحة التي ستضطلع بها شعبة الاقتصاد العام والإدارة العامة التابعة لإدارة الشؤون الاقتصادية والاجتماعية في فترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١.

- - - - -